

تفسير البحر المحيط

@ 269 @ المضاف قبل قوله { فَجَاءَهَا } . وقرأ ابن أبي عبله { وَكَم مِّن قَرْيَةٍ * أَهْلَكْنَاهُمْ } فيقدّر المضاف وكم من أهل قرية ولا بد من تقديره صفة للقرية محذوفة أي من قرية عاصية ويعقب مجيء البأس وقوع الإهلاك لا يتصور فلا بد من تجويز إما في الفعل بأن يراد به أردنا إهلاكها أو حكمنا بإهلاكها { أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسُنَا } وأما أن يحتلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكتناها بالخذلان وقلة التوفيق فجاءها بأسنا بعد ذلك وإما أن يكون التجويز في الفاء بأن تكون بمعنى الواو وهو ضعيف أو تكون لترتيب القول فقط فكأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكتها ثم قال فكان من أمرها مجيء البأس . وقال الفرّاء : إن الإهلاك هو مجيء البأس ومجيء البأس هو الإهلاك فلما تلازما لم يبال أيهما قدّم في الرتبة ، كما تقول شتمني فأساء وأساء فشتمني لأن الإساءة والشتم شيء واحد . وقيل : الفاء ليست للتعقيب وإنما هي للتفسير ، كقوله : توصّأ فغسل كذا ثم كذا وانتصب بياناً على الحال وهو مصدر أي { فَجَاءَهَا بِأَسُنَا } بائتين أو قائلين وأو هنا للتنويع أي جاء مرة ليلاً كقوم لوط ومرة وقت القيلولة كقوم شعيب وهذا فيه نشر لما لفّ في قوله { فَجَاءَهَا } وخصّ مجيء البأس بهذين الوقتين لأنهما وقتان للسكون والدّعة والاستراحة فمجيء العذاب فيهما أقطع وأشقّ ولأنه يكون المجيء فيه على غفلة من المهلكين ، فهو كالمجيء بغتةً وقوله { أَوْ هُمُ قَاتِلُونَ } جملة في موضع الحال ونصّ أصحابنا أنه إذ دخل على جملة الحال واو العطف فإنه لا يجوز دخول واو الحال عليها فلا يجوز جاء زيد ماشياً وهو راكب . وقال الزمخشري : (فإن قلت) : لا يقال جاء زيد هو فارس بغير واو فما بال قوله تعالى : { أَوْ هُمُ قَاتِلُونَ } (قلت) : قدّر بعض النحويين الواو محذوفة ورده الزّجاج . وقال : لو قلت جاءني زيد راجلاً أو هو فارس أو جاءني زيد هو فارس لم يحتج فيه إلى واو لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حُذفت الواو استئقلاً لاجتماع حر في عطف لأنّ واو الحال هي واو العطف استُعيرت للوصل فقولك جاء زيد راجلاً أو هو فارس كلام فصيح وارد على حدّة وأما جاءني زيد هو فارس فخبث انتهى . فأما بعض النحويين الذي اتهمه الزمخشري فهو الفرّاء ، وأما قول الزّجاج في التمثيلين لم يحتج فيه إلى الواو لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول ففيه إبهام وتعيينه لم يجر دخولها في المثال الأول ويجوز أن يدخل في المثال الثاني فانتفاء الاحتياج ليس على حدّ سواء لأنه في الأول لامتناع الدخول وفي الثاني لكثرة الدخول لا لامتناعه ، وأما قول الزمخشري والصحيح إلى آخرها فتعليله ليس بصحيح لأنّ واو الحال ليست حرف عطف فيلزم من

ذكرها اجتماع حر في عطف لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال فمجيئها في ما لا يمكن أن يكون حالاً دليل على أنها ليست واو عطف ولا لحظ فيها معنى واو عطف تقول جاء زيد والشمس طالعة فجاء زيد ليس بحال فيعطف عليه جملة حالية وإنما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال وهي قسم من أقسام الواو كما تأتي للقسم وليست فيه للعطف إذا قلت واٍ ليخرجن وأما قوله : فخبث فليس بخبث وذلك أنه بناه على أن الجملة الإسمية إذا كان فيها ضمير ذي الحال فإن حذف الواو منها شاذ وتبع في ذلك الفرءاء وليس بشاذ بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها وهو أكثر من رمل بيرين ومها فلسطين وقد ذكرنا كثرة مجيء